

## تحرك عاجل

### احتجاز ناشط إنترنت بمعزلٍ عن العالم الخارجي لأكثر من شهر

في 16 يوليو/تموز 2018، اعتقل تعسفاً، بأم درمان في السودان، الصحفي أحمد الضي بشارة جودة، على أيدي عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وأحمد الضي هو أحد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي. ويجري احتجازه في الوقت الراهن بمركز للاعتقال تابع لجهاز الأمن والمخابرات في شمال الخرطوم دون أن تُوجه له تهمة. كما مُنع من الاستعانة بمحامٍ أو الاتصال بأسرته. وقد يتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازه.

في 16 يوليو/تموز 2018، اعتقلت عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني أحد نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي أحمد الضي بشارة جودة من منزله بأم درمان. ويجري احتجازه بمركزٍ للاعتقال تابع لجهاز الأمن والمخابرات بشمال الخرطوم. وقد دأب الجهاز على منعه من تلقي زيارات من أسرته أو محاميه. وتقدمت أسرته بثلاثة طلبات لزيارته، ولكنها رُفُضت. فمن شأن انعدام الاتصال بالعالم الخارجي الذي يُحتجز في ظله أحمد الضي أن يزيد من مخاطر تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ووفقاً لما ذكرته أسرته، يعاني أحمد الضي مرضاً مزمناً بمعدته، وتنتابهم بواعث القلق بشأن عدم إمكانية حصوله على الرعاية الصحية التي تتطلبها حالته.

ويعمل أحمد الضي، الذي يبلغ من العمر 28 عاماً، معلماً رياضياً بمحطات مختلفة بالتليفزيون والراديو. ومنذ يناير/كانون الثاني 2018، كثف أحمد الضي أنشطته على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر عدة مقاطع فيديو على فيسبوك تنتقد سياسة الحكومة السودانية الاقتصادية. وأخذ يدعو الشعب إلى رفض إجراءات التقشف الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الحكومة في يناير/كانون الثاني 2018، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدواء. واستدعاه جهاز الأمن والمخابرات الوطني في 12 مايو/أيار 2018، وخضع للتحقيق والاستجواب حول أنشطته لمدة 16 ساعة.

كما سبق أن اعتقله جهاز الأمن في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ثم أفرج عنه دون توجيه له أي تهمة بعد 47 يوماً. وقد اعتُقل آنذاك بسبب إعرابه عن تأييده للعصيان المدني الذي نُظم في نوفمبر/تشرين

الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016 للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، ووسائل المواصلات، والمواد الغذائية، والدواء، بالسودان.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السودانية على الإفراج عن أحمد الضي بشارة جودة على الفور بدون أي شرطٍ أو قيدٍ؛
- دعوة السلطات إلى السماح لأحمد الضي بشارة جودة الاتصال بأسرته ومحامٍ من اختياره، وأن توفر العلاج الطبي الذي تتطلبه حالته على نحوٍ منتظم، ريثما يُفرج عنه؛
- حث السلطات على ضمان عدم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018 إلى الجهات التالية:

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الشعب

ص.ب 281

الخرطوم، السودان

وزير العدل

معالي الوزير محمد أحمد سالم

وزارة العدل

ص.ب 302

شارع النيل

الخرطوم، السودان

وُترسل نسخ إلى:

وزير الداخلية

إبراهيم محمود حامد

وزارة الداخلية

ص.ب 873

الخرطوم، السودان

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

# تحرك عاجل

## احتجاز ناشط إنترنت بمعزلٍ عن العالم الخارجي لأكثر من شهر

### معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية عشرات الحالات، وتلقت العديد من التقارير بشأن قمع جهاز الأمن والمخابرات الوطني للأنشطة التي كان يمارسها النشطاء السياسيون المناهضون للحكومة، والمدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء المجتمع المدني في 2016 و2017. فبين نوفمبر/تشرين الثاني 2016 وفبراير/شباط 2017، اعتقل جهاز الأمن العشرات من أعضاء أحزاب المعارضة السياسية، وغيرهم من النشطاء الآخرين الذين أيدوا العصيان المدني، الذي نُظم في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2016، احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، ووسائل المواصلات، والمواد الغذائية، والدواء، في السودان. كما تعرض هؤلاء الذين اعتُقلوا إلى شتى ضروب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من بينها الصعق بالكهرباء، والضرب، والجلد، والحبس الانفرادي، والضغط النفسي الشديد، كالتهديد بالاعتقال أثناء إجراء التحقيقات. وفي العديد من الحالات، يُحتجز النشطاء لأسابيع أو شهور دون أن يُنهموا بأي جريمة.

واعتقل جهاز الأمن والمخابرات في 2018 ما لا يقل عن 140 من أعضاء أحزاب المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب وناشطات حقوق المرأة واحتجزهم بين 6 يناير/كانون الثاني و10 فبراير/شباط. وجاء ذلك على خلفية تظاهرات احتجاجية متفرقة بأرجاء السودان بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدواء. وقد اندلعت الاحتجاجات بعدما اتخذت الحكومة إجراءات تقشف اقتصادية جديدة. وفي إبريل/نيسان 2018، أُفرج عنهم جميعاً دون أن تُوجه لهم تهم.

ويتمتع جهاز الأمن والمخابرات بسلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز بموجب "قانون الأمن الوطني" لعام 2010 الذي يجيز لعناصر الجهاز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، بدون مراجعة قضائية. وكثيراً ما يقوم مسؤولو الجهاز باستغلال هذه السلطات لاعتقال الأفراد تعسفياً واحتجازهم؛ وقد تعرض العديد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبموجب القانون ذاته، يحظى عناصر الجهاز بحماية من الملاحقة القضائية عن أي فعلٍ يُرتكب في سياق تأديتهم للعمل، مما أفضى

إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب. كما أدى التعديل الدستوري للمادة 151)، الذي مرره البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015 ووسع نطاق صلاحيات الجهاز إلى تقاوم الأوضاع. فقام التعديل بتحويل جهاز الأمن والمخابرات الوطني من وكالة مخابرات تركز على جمع المعلومات وتحليلها، وتقديم المشورة، إلى هيئة متكاملة للأمن تتمتع بصلاحيات هائلة لممارسة خليط من المهام التي عادةً ما تقوم بها القوات المسلحة أو أجهزة إنفاذ القانون؛ حيث جعله يتمتع بسلطة تقديرية لا حدود لها بتقرير ما الذي يشكل تهديدًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، وكيفية التعامل مع هذه التهديدات. فلا يشترط "قانون الأمن الوطني" أو المادة 151 المعدلة منه أن يتقيد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالقوانين الدولية أو الإقليمية أو المحلية ذات الصلة، أثناء تنفيذ مهامه.

الاسم: أحمد الضي بشارة جودة

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 158/18 رقم الوثيقة: AFR 54/8999/2018 السودان بتاريخ: 30 أغسطس/آب 2018